تعز.. مدينة المستقبل

بقلم/ أمين عبدالخالق العليمي

وأنا أتصفح صحيفة الثورة توقفت عند مقال بقلم الأستاذ علي ناجي الرعوي، يتحدث فيه عن مدينة تعز وما تحقق لها من تطور في مجال البناء والتخطيط الحضري خلال السنوات القليلة الماضية.. وكنت بالفعل قد وصلت إلى مشارف هذه المدينة بعد انقطاع دام لسنوات فوضعت الصحيفة جانباً ورحت أقرأ واقع الحال من خلال مشاهدة الشوارع والمظهر العام للمدينة.

وكنت أتوقع قبل ذلك أن جهود وخطوات السلطة المحلية في هذه المدينة مهما بلغت فإنها ستبدو غير واضحة للعيان بسبب الطبيعة الجغرافية والظروف الديموغرافية والاقتصادية الصعبة، إذ أن تضاريس مدينة تعز تجمع بين الجبل والسهل والهضبة والمنحدر والوادي والتل، وهذا يجعل مشاريع التخطيط والبناء الحضري للمدينة باهظة الكلفة سواء من حيث الإنشاء أو من حيث متابعة الصيانة، أما الظروف الديموغرافية الصعبة فتتمثل في الزيادة الكبيرة بعدد سكان المدينة واتساع رقعة البناء السكني عند كافة أطرافها وبمختلف الاتجاهات مما يتطلب مشاريع خدمية جديدة وزيادة مستمرة في معدل إنتاج ومتابعة الخدمات العامة.

ويقابل ذلك كله ما هو معلوم من ظروف اقتصادية صعبة تعاني منها المدينة التي لا تفي مواردها ولا تتناسب مع كل هذه الأعباء، جال ذلك في خاطري وأنا أبدأ في مشاهدة واقع الحال لأجده إجمالاً ينطق بحقيقة ما تحدثه الأستاذ علي ناجي الرعوي عن مسيرة الإنجاز في مدينة تعز فيما تنطق تفاصيله بالكثير من الإعجاب والإشادة والثناء لجهود البناء والتطوير المبذولة من قبل السلطة المحلية ممثلة بالمجلس المحلي والمجلس التنفيذي وعلى رأسهما القاضي أحمد الحجري محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي، فالإنجاز يمضي ويتواصل بوتيرة عالية في كثير من المشاريع الحيوية والخطط الحضرية بمدينة تعز ويلمس من يشاهدها ويتجول بها اليوم فرقاً واضحاً من التطور والتقدم والتحول الإيجابي لمسيرة البناء والتنمية المحلية، فخلال السنوات القليلة الماضية أنجزت قيادة السلطة المحلية بالمحافظة لمدينة تعز مشروعاً حيوياً متكاملاً للمجاري وتصريف مياه السيول، وشهدت مشاريع الطرق تطوراً أحاط أطراف المدينة وضواحيها بطرق رئيسية ومداخل واسعة وحديثة ونظم حركة المرور داخل المدينة بشوارع مرصوفة في كل الاتجاهات والأحياء وهو الأمر الذي شجع على المزيد من البناء المنتظم والجميل في كافة أرجاء المدينة كما أن الكثير من الجهود والخطوات قد بذلت وتبذل لمتابعة بناء وتأسيس حدائق عامة ومتنزهات ومنشآت سياحية راقية وبشكل يجسد نموذجاً لشراكة إيجابية واعية بين السلطة المحلية والقطاع الخاص الذي ينتظر منه المزيد من الاستثمار الوطني للمقومات الإيجابية وللفرص المتاحة وبالذات في مجال صناعة السياحة الذي هيأت له الدولة والسلطة المحلية بالمحافظة قاعدة انطلاق متينة من خلال تلك المشاريع الجارية لإعادة بناء وترميم المعالم السياحية المتميزة في المدينة والتي من أهمها قلعة القاهرة ذلك المعلم التاريخي الجميل والمتميز بإطلالته الاستراتيجية وهيئته الأثرية المشرقة بثوب متجدد وابتسامة تدعو كل من يمر بها.

إن لمدينة تعز اليوم صورة يخلو إطارها من الغبار ويشع ببريق التطور والأمل بمستقبل جديد ومتجدد.. وتلك بشارتي لكل محبي هذه المدينة الجميلة التي ستغدو عما قريب بإذن الله وبفضل الجهود المخلصة التي تبذل فيها مدينة سياحية من الطراز الأول وهي بالتالي مدينة المستقبل.

ولن أنسى قبل أن أختتم هذه السطور أن أعبر عن بالغ الإعجاب والتفاؤل بذلك الدور الرائد والمتميز لرأس المال الوطني وعلى وجه الخصوص مجموعة هائل سعيد أنعم ذات النشاط الصناعي والاستثماري الحيوي الذي لا يمكن المرور بمدينة تعز دون الوقوف عليه وعلى شواهده الحية في الواقع.. وهناك أيضاً تجربة الاستثمار السياحي في منتزه ومسبح المدينة والتي قامت بها مجموعة عبدالجليل ردمان تلك التجربة التي حولت ذلك المكان إلى معلم سياحي ومشروع نموذجي لصناعة السياحة ومردودها الإيجابي على حياة مجتمع المدينة وخطوة شاهدة على سعي قيادة المحافظة في سبيل تطوير وبناء مدينة تعز الجميلة مصيف اليمن والجزيرة في المستقبل القريب إن شاء الله .

التعليم والتدريب المهني.. وجوانب الاهتمام الرئاسي

د. حسين عبادي الأشول •

.. خلال السنوات الماضية وحتى اليوم ما من مناسبة وطنية أو مهرجان خطابي شاهدناه أو سمعناه، وحضره فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح - حفظه الله- إلا ويخصص حيزاً مناسباً في طابه وتوجيهاته بضرورة اهتمام الجميع بالتعليم والتدريب المهني والتقني وعلى رأسهم المسؤولون القائمون عليه والمختصون في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.

مؤكداً ومكرراً أهميته في بناء الدولة وفي انجاح الخطط التنموية في بلادنا من منطلق ادراكه العميق بالدور الكبير لهذا النمط من التعليم في تنمية القوى البشرية وحاجة المجتمعات اليه كضرورة ملحة، ونحن في يمننا الغالي حقيقة أكثر حاجة وضرورة من غيرنا الى هذا النوع من التعليم والى كوادر ادارية عليا مميزة تستوعب أهميته وضرورته وتتحمل مسئولية ادارته وتسيير شئونه بكفاءة واقتدار تخطيطاً وتنفيذاً وادارة، واستثمار كل الفعاليات والأنشطة والبحوث المتعلقة به من أجل الاستفادة القصوى من خبرات وتجارب الآخرين والعمل الدؤوب على تطويره وتحديثه تلبيةً لخططنا التنموية وأهداف المجتمع ومتطلباته من المهن والمهارات والتخصصات المطلوبة حتى يستطيع مواكبة عصر المعلوماتية والمعرفة المتجددة والمتغيرة بصورة سريعة بصفته أكثر النظم التعليمية استيعاباً لمتغيرات العصر ومستجداته..

وبالمقابل يجب أن لا ننكر مستواه المتدني في مجتمعنا اليمني بالمقارنة بمن حولنا من دول الجوار وغيرها، ويعود ذلك لأسباب وظروف تاريخية قد تكون خارجة عن إرادتنا جميعاً، فقد أهمل طويلاً ولم يعط الاهتمام الكافي خلال السياق التاريخي الذي مر به اليمن ومن ذلك: التخلف، والجهل، والحرمان الذي عايشه الشعب اليمني قبل الثورة والاستقلال، وكذا الظروف والتعقيدات والأزمات التي لازمت الثورة وما بعدها وحتى قيام الوحدة المباركة وما رافقها من منغّصات بسبب حرب الانفصال والدفاع عن الوحدة.

لكن هذا لا يعفينا جميعاً فيما بعد من مسئولية النهوض به وتطويره وفقاً لإمكاناتنا المادية والبشرية المتاحة، ونخص بالذكر المسئولين القائمين عليه والمختصين في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني فهم المعنيون بدرجة أساسية وعليهم تقع مسئولية الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات والتحذيرات لفخامة الأخ الرئيس القائد المتكررة، فبيدهم قيادته وتسيير شئونه وإمكاناته المادية والبشرية المختصة، وصلاحية وضع الخطط والبرامج التدريبية وصياغة الاستراتيجيات الهادفة الى تطويره والارتقاء بمستواه الى الأفضل.

وللتدليل على اهتمام قيادتنا السياسية ممثلة بزعامة الأخ الرئيس القائد وتوجيهاته المتكررة بالنهوض بهذا النوع من التعليم وانتشاله من واقعه فقد تم في فبراير ١٩٩٩م عقد مؤتمر وطني موسع للتعليم والتدريب المهني والتقني في صنعاء للفترة (٢٣ - ٢٧) من نفس الشهر برعاية وزارة العمل والتدريب المهني والهيئة العامة للتعليم والتدريب المهني السابقتين قبل تشكيل الوزارة المختصة الحالية وشاركت فيه أكثر من دولة شقيقة وصديقة وبتمويل ومشاركة غالبية المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية أمثال: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ووزارة التعاون الدولي الألمانية، منظمة اليونسكو، الوكالة الألمانية للتعاون الفني، منظمة العمل الدولية، صندوق التدريب المهني والتقني، الغرف التجارية والصناعية في اليمن وبمشاركة وحضور غالبية الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بكل قطاعاتها المختلفة بهدف مناقشة أوضاعه وتشخيص وتقييم واقعه، والخروج برؤية موحدة لتطويره وتحديثه، ومن ثم العمل على بلورة وصياغة استراتيجية وطنية من أجل الارتقاء به وتحديثه.. كما أعدت لذلك المؤتمر امكانيات كبيرة وقدمت فيه أفضل البحوث والدراسات الهادفة والسُبل والآليات الحديثة لتطويره من قبل ممثلي المنظمات المشاركة وكذا نخبة من الأساتذة الأكاديميين والباحثين المختصين المهتمين بهذا المجال.

وكانت قد كلفت لجنة مختصة لتجميع تلك البحوث والدراسات وتم تجميعها وتصنيفها بحوالي سبعة مجلدات ومازلت أحتفظ بها في مكتبتي الخاصة كمراجع قيمة وهادفة.

ولأهمية ذلك المؤتمر فسوف أذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضاً من البحوث والدراسات التي قدمها ممثلو المنظمات المشاركة بأوراق عمل بالغة الأهمية ومنهم: ممثل منظمة اليونسكو الذي قدم دراسة بعنوان (نماذج مطورة لتنفيذ برامج التعليم والتدريب المهني والتقني - تجربة مشروع «UNEVOC») المشروع الدولي للتعليم المهني والتقني، ومكتب الممثل المقيم للبنك الدولي بصنعاء الذي قدم بحثاً بعنوان (الدروس المستفادة من التجارب العالمية) وكذلك الأمين العام للاتحاد العربي للتعليم الذي قدم دراسة بعنوان (رؤية عربية لصناعة مستقبل التعليم الفني) كما قدمت العديد من الدول المشاركة خلاصة تجاربها في هذا المجال أمثال: الولايات المتحدة، ألمانيا، تونس، المغرب، وغيرها. تلك بعض نماذج لبحوث أجنبية قدمت من أجل الرفع من شأنه وتطويره، ولا يتسع المجال هنا لاستعراض عشرات البحوث والدراسات التي تمت مناقشتها في ذلك المؤتمر من قبل أساتذة واختصاصيين في هذا المجال كلها من أجل خدمة وتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في بلادنا والارتقاء به الى مصاف الدول المتقدمة.. وما نريد الوصول اليه من كل ذلك هو طرح السؤال التالي: لماذا لم يكن ذلك المؤتمر التربوي العملاق البداية لانطلاقة حقيقية للارتقاء بنظام التعليم والتدريب المهني وانتشاله من واقعه الذي مازال بطيئاً في نموه وتطوره الى يومنا هذا؟!

وقد تزايد اهتمام الأخ الرئيس القائد حينها بشكل ملحوظ، وخاصة بعد ذلك المؤتمر فكانت توجيهاته مركزة باهتمام أكبر على التعليم والتدريب المهني والفني، وهذا ما جعله يترجم في التشكيل الحكومي لسنة (٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) بتخصيص وزارة جديدة باسم (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني) والتي تمثل أول وزارة مستقلة مختصة بهذا النوع من التعليم في تاريخ اليمن المعاصر، والذي كان تشكيلها يمثل اهتماماً واضحاً وتحمساً غير مسبوق من قبل القيادة السياسية ممثلة بزعامة الأخ الرئيس القائد الذي ألقى بعد التشكيل مباشرة خطابه التاريخي الشهير موجهاً الحكومة الجديدة بالتركيز على التعليم والتدريب المهني والتقني وضرورة التعاون مع الوزارة الجديدة من أجل التوسع في انشاء المعاهد والمراكز المهنية والتقنية مبرراً أن التوسع في هذا المجال يتماشى واحتياجات سوق العمل والانتاج.. وحث الأخ الرئيس الوزارة الجديدة على ضرورة وضع سياسة تعليمية واضحة ومقبولة من أجل تطوير وتحديث هذا النوع من التعليم والتدريب والاهتمام بنوعية المخرجات التعليمية والعمل على امتصاص البطالة التعليمية ووضع الخطط الكفيلة بتوسيع منشآته التعليمية.. وما لمسناه حينها من توجيهات الأخ الرئيس القائد هو دق لجرس الانذار الى الاختلالات القائمة وعدم التوازن لهيكل القوى العاملة والبطالة الناتجة عن المخرجات التعليمية وبعدها عن متطلبات واحتياجات التنمية وسوق العمل، والتأكيد على أهمية الترابط والتنسيق بين أنظمة التعليم المختلفة وسوق العمل المتطور، وقد استشعرت القيادة السياسية بوجود الفجوة الهائلة في التوازن الغائب ما بين العرض والطلب في القوى العاملة المؤهلة بمختلف التخصصات والمهارات واحتياجات سوق العمل التي ترجع الى ضبابية السياسة التعليمية والتدريبية والاختلالات القائمة بين المخرج التعليمي وطبيعة التدريب والارتباط بسوق العمل، والسؤال الذي يطرح نفسه: ماهو الدور الذي لعبه المسؤولون والمختصون القائمون عليه منذ انعقاد ذلك المؤتمر الوطني للتعليم المهني ومن قبله وبعد تشكيل الوزارة الجديدة الى الآن؟ وما نتائج الاستفادة من تلك الدراسات ومن بحوث وتجارب الآخرين؟! وكلنا يعرف أن بعد ذلك المؤتمر كان قد خرج الى حيز الواقع مشروع لاستراتيجية وطنية للتدريب المهني والتقني على ضوء نتائج المؤتمر وتوصياته.. وكان قد رفع الى رئاسة الوزراء للمصادقة عليه وقد اطلعت على نسخة أولية منها كنت قد طلبتها كمرجع للاستفادة منها في رسالتي للدكتوراه وكانت تحمل في مضمونها خططاً وأفكاراً وتصورات ممتازة في سبيل تطوير وتحديث نظام التعليم المهني والتقني في اليمن.. كان ذلك قبل تشكيل الوزارة الجديدة بوقت قصير.

ومن غرائب الأمور أنه وبعد تشكيل الوزارة الجديدة ضاع ذلك المشروع للاستراتيجية ولم يرَ النور الى يومنا هذا.. على الرغم أن المسئولين والمختصين هم أنفسهم الهيكل الاداري قبل تشكيل الوزارة الجديدة وبعدها باستثناء الوزير تقريباً.. والى بداية سنة ٢٠٠٤م تقريباً سمعنا جعجعة لمشروع استراتيجية جديدة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وتم تكليف لجان مختلفة لصياغة استراتيجية جديدة.. وكانت هي التي تمت مناقشتها أخيراً في مجلس الشورى وكنت من الذين استمعوا لمناقشتها وقراءتها.. وفي الحقيقة فمضمونها مشوه وتنقصها الكثير من الرؤى والتصورات العملية المستقبلية، ولا ترتقي الى مستوى الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني، فالاستراتيجية بمفهومها الشامل يجب أن تستند الى الواقع الذي تنطلق منه وتمت الى المستقبل الذي تهدف اليه وفق تنسيق وتكامل بين شركاء التعليم والجهات ذات العلاقة بالتخطيط والمانحين وكذلك أرباب العمل الممثلين لسوق العمل من أجل تغطية جانبين أساسيين هما: كيف تتم تنمية الموارد البشرية من جهة، والاستفادة المثلى من طاقاتها من جهة أخرى في ضوء المتغيرات والمستجدات المتسارعة في عالم العمل والانتاج..؟؟!

فهي عبارة عن توليفة لمجموعة من الأفكار غير المترابطة والمفاهيم العائمة كما لو كانت ورقة عمل عادية ليس إلاّ..

ولسنا بصدد تقييم الاستراتيجية الجديدة فذلك موضوع آخر، ولكن ما يهمنا هو معرفة مصير الاستراتيجية الوطنية السابقة التي تمخضت عن نتائج ذلك المؤتمر الوطني الهام وتوصياته، ولماذا أهملت وزارة التعليم الفني والمهني تلك الاستراتيجية وذلك المؤتمر الوطني الهام وكأن شيئاً لم يكن؟؟!!

وكان الأجدر بالوزارة الاستفادة منها وتشكيل لجنة من المختصين لدراستها واضافة ما يمكن اضافته اذا لزم الأمر بحسب ما تقتضيه الضرورة والمرحلة وتكون الوزارة وفّرت على نفسها الهدر في الجهد والمال، ثم ما هو المانع حتى لو تغيّرت الوجوه جميعاً أن نستفيد من خبرات وتجارب الأولين والآخرين.. خاصة وقد أنفق على ذلك المؤتمر وعلى الاستراتيجية السابقة ملايين الريالات.. أم أننا نفكر فقط كيف ننفق ملايين جديدة حتى لو كانت خططنا واستراتيجيتنا أكثر تشويهاً وأقل جدوى من سابقاتها وهذه هي الحقيقة.. وعلى المتتبع الحصيف أن يفسّر سبب ضعف وتدني مستوى التعليم والتدريب المهني في بلادنا والاختلالات القائمة واستمرار تفاقمها في مجتمعنا التربوي سواءً ما يتعلق بضعف المناهج والبرامج التدريبية وعدم انسجامها مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، أو تدني مستوى المخرجات التعليمية وعدم قبولها واستيعابها في سوق العمل، بسبب غياب التنسيق والشراكة بين المؤسسات المهنية وسوق العمل، وبالتالي غياب التطبيق العملي للطلاب في مواقع العمل والانتاج، فكانت النتيجة أن تحوّل غالبية المخرجات الى بطالة أخرى تبحث عن عمل.. على الرغم من الاهتمام الملحوظ والمتواصل لفخامة الأخ الرئيس وكذلك اهتمام المنظمات المانحة والدعم السخي في هذا المجال.. فما هو دور المسئولين المختصين إذاً؟! وكيف يخططون؟ ومن يخطط لهم؟!

هل ينتظرون من فخامة الأخ الرئيس القائد أن ينزل الى وزاراتهم ويضع لهم الخطط والبرامج التدريبية ويعمل لهم دورة تدريبية لترشدهم الى صواب التنفيذ وتبصّرهم بأن تصميم المناهج والبرامج التدريبية والخطط والاستراتيجيات يجب أن تكون متلائمة مع الجانب التنفيذي ومؤكدة له؟؟!

وكيف يمكن استثمار البحوث السابقة وتجارب الآخرين للاستفادة منها في أي وقت.. الخ، وللتأكيد على أن التعليم والتدريب المهني لازال بطيئاً في نموه وتطوره ولازال في وضع «محلك سر» منذ ذلك المؤتمر ومن قبله والى الآن فسوف نستعرض بعض الحقائق والأرقام الاحصائية وفقاً لنتائج بعض الدراسات والبحوث والتقارير التي أجريت في هذا المجال.

لقد كان هذا النوع من التعليم يمثّل إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية التعليم في فترة ما بعد حرب تثبيت الوحدة اليمنية والانتصار على قوى الردة والانفصال، وقد أعطى هذا النوع من التعليم في الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦ - ٢٠٠٠م) اهتماماً أكبر في تشجيع الالتحاق من الفئات العمرية (١٥ - ١٧ سنة) من أجل الوصول الى نسبة ١٢٪ عام ٢٠٠٠م من مخرجات التعليم الأساسية فضلاً عن زيادة اعداد منشآته التعليمية خلال نفس الفترة وتوفيره التجهيزات وكل المعدات التقنية الحديثة اللازمة للتدريب بهدف تلبية متطلبات خطط التنمية واحتياجات سوق العمل من التخصصات المهنية المتنوعة.

ومع ذلك وللأسف الشديد فالتقارير والشواهد عن قرب أثبت عكس ذلك تماماً وكذا ما أظهرته الدراسات المتوالية التي أجرتها منظمة العمل الدولية منذ (١٩٩٠ - ٢٠٠٠م) حيث أكدت أنه لايزال يراوح في مكانه وبطيئاً جداً في نموه وتطوره ولم يتغير كثيراً منذ بداية الخطة، إذ أن نسبته مازالت تمثل ٢٪ من التعليم العام غير تفاقم المشكلات والاختلالات وتزايد التحديات المحدقة به نتيجة لعدم وجود سياسة تعليمية واضحة ومحددة لتنفيذ تلك الخطة ومما يزيد الوضع سوءاً هو ضعف ارتباطه بمؤسسات العمل والانتاج وانعزاله عن ميدان سوق العمل وبعيداً عن احتياجاته ومتطلباته نتيجة لعدم وجود الرؤى المستقبلية الواضحة تجاه هذا النوع من التعليم وكذلك العشوائية في التخطيط والتنفيذ.. كما أن منشآته التعليمية ظلت محتفظة بثبوتها بدون توسع يُذكر.

وقد أشارت الخطة الخمسية الثانية خلال عامي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م) الى أن التوسع في مؤسساته التعليمية محدود وخطط تطويره بطيئة جداً وأن نسبة تمثيله لازالت ٢٪ من مخرجات التعليم الأساسي كما بيّن كتاب الاحصاء السنوي لسنة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م) أن عدد المؤسسات التعليمية لا يتعدى (٩) معاهد مهنية وتقنية و(١٦) مركزاً مهنياً على مستوى محافظات الجمهورية وهذه الأرقام ثابتة منذ سنة ١٩٩٠م، علاوة على أن هناك بعض المحافظات بأكملها لا يوجد بها معهد أو مركز مهني واحد على الاطلاق.

كما أن المدخلات التعليمية للمؤسسات المهنية جميعها لا تتجاوز (٧٠٧٦) طالباً في كل المراحل التعليمية في الوقت الذي وصلت نسبة العمالة الوافدة من أجل سد الفجوة الناتجة عن ندرة العمالة اليمنية الماهرة من مخرجات التعليم المهني والتقني الى (١٥٦٤١) عاملاً وعاملة بحسب الرصيد الفعلي للتصاريح المسجلة لسنة ٢٠٠٢م الصادرة من ديوان وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وبذلك تشكّل العمالة المهنية الفنية المستوردة نسبة أعلى من ٢٠٠٪ من اجمالي الملتحقين كمدخلات للتعليم والتدريب المهني، وتراجعت العمالة الأجنبية بحسب الاحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٣م الى (١٤٣٥٥) عاملاً نتيجة لتطبيق نظام الاحلال لعمالة يمنية، وهذا يمثّل بداية ايجابية من بعض قطاعات حكومية.

كما أن تلك المدخلات الضئيلة للمؤسسات المهنية والتقنية تفرز مخرجات أكثر ضآلة مأخوذاً منها نسبة التسرب والرسوب التي أثبتتها نتائج دراسة الفوج الطلابي حيث بيّنت أن نسبة التسرب بلغت ٥٩٪ ونسبة الرسوب المتكرر ٣٩٪ لجميع المعاهد المهنية والتقنية وأن نسبة النجاح الفعلي لا تشكّل إلا ٨، ١١٪ ومع ذلك وبرغم هذه النسبة الضئيلة للمخرجات التعليمية فإن سوق العمل لا يستوعبها رغم احتياجاته لأكثر منها بكثير بسبب ضعف المستوى العلمي والتدريبي لها وغياب التطبيق العملي في سوق العمل مما جعل هذه المخرجات تدخل في قائمة البطالة التعليمية، فالبعض منهم يبحث عن عمل وقد يجدون أعمالاً لا علاقة لها بتخصصاتهم والبعض يضطر لمواصلة الدراسة الجامعية بحثاً وراء بريق الوظائف الجامعية، وكأنك يا زيد ما غزيت!!

مع أن المفروض أن وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وجدت من أجل التخفيف من وطأة البطالة التعليمية وامتصاصها، وهذا من صميم اختصاصها واهتمامها ولكن ما يؤسف له أن هذه الوزارة تحولت الى بؤرة تفريخ للبطالة التعليمية غير الماهرة.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

• عميد المعهد العالي المركزي للتدريب والتأهيل وزارة التربية والتعليم

آفاق

لغة الخطاب!!

■ منذ لبس الإرهاب الجُبّة ووضع العمامة على رأسه غيّر قواعد اللعبة مع أجهزة الأمن ومع الرأي العام ومع أصحاب الجُبب والعمائم الأصليين الذين وجدوا البساط يسحب من تحت أقدامهم وهم مبلسون، فاللباس لباسهم، والكلام كلامهم، ولكن الفعل غير فعلهم، مما يذكرنا بقصة الأعرابي الفصيح الذي جيء به إلى مجلس للنحويين في البصرة حيث كانت تصك المصطلحات لتقعيد اللغة على أسس رياضية لم يألفها البُداة، فأخذ ينصت إليهم متعجبا فلما سُئل حول ذلك قال: إنهم يتكلمون بلغتنا عن لغتنا بما ليسَ من لغتنا.

إن لغة الخطاب الديني السائدة تحتاج إلى مثل أولئك النحويين البصريين والكوفيين ليعاد تقعيدها وضبطها بما يتناسب وعصرنا وما بلغته الإنسانية من رقي فكري وتنوير معرفي، ولا معنى للاجتهاد الذي نثرثر حوله كثيرا ولا نقاربه إلا قليلا إذا لم ينهض بهذه العملية التاريخية، والاجتهاد المطلوب يحتاج إلى شجاعة منقطعة النظير، لأن ما وقر واستقر في قلوب الناس وردّده المقلدون هو كالنقش في الحجر لا تُستبدل به معرفة جديدة إلا بالأزاميل التنويرية المنفتحة على الرأي الآخر والتراث الإنساني، وهذا غربال لا غنى عنه إذا أريد فرز الحب عن الحصى.

فضل النقيب

وفي مؤتمر مكافحة الإرهاب المنعقد بالرياض قيل كلام كثير لاجديد فيه سوى غلبة المنادين بالحوار والتوعية على اعتبار أن الإرهاب عرض لمرض، فلا فائدة ترجى من علاج الحمى إذا لم نشخص ونعالج المرض الذي يسببها، والمعالجات الأمنية هي بمثابة آخر الدواء الكي لنتوءات الإرهاب المسيّس المسلّح. أما الأساس المطلوب الحفر فيه عميقا فهو في المنظومة الفكرية التي تفرز التشدد الأصولي كما تفرز غدد الثعبان السم الزعاف، وفي هذا الإطار نلاحظ أن الكثيرين القائلين بـ"الوسطية" لفظاً لا يستطيعون تبينها في الحياة وفي إنزال النصوص على الواقع وفي فقه العلاقات بين الأمم المتباينة والحضارات المتعايشة.

لقد جربت اليمن ومصر أساليب الحوار المنفتح والإقناع بدون قسر فحققنا نجاحا مشهودا وأصبح بعض غلاة التطرف دعاة للحوار بعد أن كانوا يعدّونه بابا من أبواب الكفر، وفي موازاة ذلك لم تلغ الدولتان السلاح في مواجهة الإرهاب المسلح الخارج على الدولة وتلك هي المعادلة الصحيحة لميزان المواجهة:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا
مضر كوضع السيف في موضع الندى

وكما أن الأرض والسماوات طبقٌ عن طبق فإن الإرهاب كذلك وقاعدته التحتية هي الفقر وغياب العدالة وانعدام الأمل في الحياة الدنيا وهذا ما ينبغي على الدول الغنية أن تستوعبه في الميدان لا بطرف اللسان.

وجهة نظر

الأمراض المزمنة

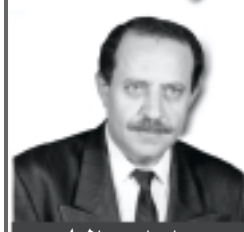

إبراهيم المعلمي

• قبل حوالي ثلاثين سنة، وضعت منظمة الصحة العالمية قائمة بمئتي نوع من العقارات والأدوية تكفي لعلاج ٩٥٪ من الأمراض الشائعة في معظم أنحاء العالم.. وخلال هذه الفترة انقرضت الكثير من الأوبئة والأمراض فيما تواصل البحوث الطبية والاكتشافات العلمية وتوصلت إلى نتائج مذهلة في مجال الطب والتداوي والأدوية..

• بمعنى أن تلك القائمة من أنواع الأدوية قد تقلصت إلى حد كبير، وأصبحت الأمراض الشائعة حالياً أقل وتحتاج لعدد قليل من الأدوية.. مع التأكيد أن الأمراض المتبقية والتي ما تزال تعاني منها شعوب العالم النامي، بمحدوديتها، هي الأخطر والأكثر فتكاً بالحياة ومن ضمنها أمراض العصر الجديدة والأمراض المستعصية والمستديمة.

• وهي الأمراض التي يمكن القول أن معظمها مستوطن في اليمن.. وبرغم أنها لا تزيد عن أصابع اليد، إلاّ أنها قد أصابت شريحة واسعة من الناس في مجتمع متخلف يعاني من الفقر ونقص الخدمات وتدني الوعي الصحي..

• والأعداد الهائلة من المصابين والمرضى اليمنيين، لا تعني تعدد الأمراض وتنوعها.. ولكن تعدد الناس المشتركين بمعاناة واحدة من نوعين أو ثلاثة من الأمراض كأمراض القلب والأورام السرطانية والكبد.. وهي التي تدفع بعشرات الآلاف من الناس للسفر إلى الخارج أو الإنفاق الكبير على الأدوية المستوردة ومعظمها مزورة ومهربة أو منتهية الصلاحية.. وهو ما يفسر تلك المشاهد المؤلمة في المستشفيات والعيادات العامة والخاصة.. وذلك الزحام الذي لا يطاق على أبواب الأطباء.

واتذكر ما رواه أحد الأصدقاء، ولست أكيد إن كانت الرواية من باب التندر والنكتة أم أنها حقيقية.. حين قال أن مستثمراً أجنبياً نصح زميلاً له بالتوجه إلى اليمن والاستثمار في المجال الصحي لما يتمتع به هذا البلد من مجالات خصبة وواسعة من حيث انتشار الأمراض وتوفر أعداد كبيرة من المرضى وندرة الخبرات الطبية رغم الكم الكبير من المرافق الصحية.

• ولا نغفل أن لدينا بعض المراكز الصحية الحكومية المتخصصة في بعض الأمراض المستعصية كالقلب والسرطان. لكنها غير كافية وهي تفتقر إلى الإمكانيات والمعدات والمستلزمات الحديثة.. ناهيك عن أنها غير معدة لاستقبال آلاف الحالات التي تَرِدُ إليها من عموم مناطق الجمهورية.

almalemi@hotmail.com